حذف حرف الجرّ من (أنَّ وأنْ) المصدّريّتين دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم في ضوء المنّهج الوصفيّ

م.م. نهله عبد الله الوائليّ
كليّة التربية ـ جامعة واسط

المُقَدِّمَةُ:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلّى اللهُ على خيرِ خلقهِ محّمدٍ وآله الطّيّبين الطّاهرين، وأصحابه المنتجبين. وبعد...

لعل إحدى أهمّ ظواهر الحذف في الدّرس النّحويّ ظاهرة (حذف حرف الجرّ) وهذا الحذف لا يكون في العربيّة إلا لفوائد وأغراض، وما يهّمنا هنا ظاهرة حذف حرف الجر من الحرفين المصدّريّين: (أنّ و أَنْ). ذلك أنّ لها أثرًا كبيرًا في بيان المعنى، أو في بيان الإعراب، فضلاً عن أنّ بعض النّحويين القدامى قد تعسّفوا في دراسة هذه الظّاهرة ، فذهبوا فيها مذاهب معقّدة في تحديد الحرف المحذوف ، وفي تحديد حكمه الإعرابيّ، وفي علّة حذفه، وفي جواز حذفه أو إبقائه، وذلك كان دافعًا في اختيار الموضوع. وهذا البحث الموسوم بـ(حذف حرف الجرّ من (أَنّ و أَنْ) المصدّريتّين) ـ دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم في ضوء المنهج الوصفيّ ـ يُسلط الضوء على الموضوعات الآتية:

أولاً. (أَنّ و أَنْ) المصدّريّتان.

ثانياً. أنواع الحذف في العربية : أ. قياسيّ مطّرد ب . سماعيّ غير مطّرد .

ثالثاً. جواز تقدير المحذوف من(أَنَّ وأَنْ) بحرفٍ واحدٍ، أو حرفين.

رابعاً. علّة حذف الحرف من (أَنّ وأَنْ).

ويقوم هذا البحث على الاستقراء الوصفيّ لآراء النحويين، وكذلك لما ورد في القرآن الكريم من آياتٍ في هذه المسالة، ودراستها دراسة وصفيّة، يُثْبتُ من خِلالها أنّ ما ذهب إليه الأقدمون كان بعيدًا عن روح الدّرس، وأنّ هناك تلازماً بين المعنى والإعراب، يؤثّر فيه الحرف حين يُحذف أو حين يُصرح بهِ، فضلاً عن أنّ الحذف أسلوبٌ من أساليب القرآن الكريم، يحقق فضيلة الإيجاز واستعمال أقلّ ما يمكن من الألفاظ لأداء المعنى المراد. وتظهر بجوار الإيجاز أغراض بلاغيّة يتطّلبها المقام ويقتّضيها السّياق.

لست أدعيّ فضل السّبق في هذا الموضوع لنفسيّ، ولكن الجديد فيه هو أنْ تكون دراسته دراسة وصفيّة بعيدة عن التّأويل والتّعقيد. ولا يسعني وأنا أقدم هذا الجهد المتواضع إلاّ أنْ أقول:

إنْ كنت قد وفقت في عملي هذا فذلك من فضل الله تعالى عليَ، وإن كانت الأُخرى فعذري أنّ هذا مبلغ جهدي، وقصارى عملي، وما أنا إلاّ طالبةُ علمٍ، وما الكمال إلا لله وحده. والحمدُ لله ربّ العالمين.

أولاً . (أنَّ وأَنْ) المصدريّتان:

ذكر النّحويون أنَّ لـ(أَنَّ وأنْ) معاني ووظائف عدة، وأنهما حرفان مصدريّان، يؤولان وما بعدهما بالمصدّر، والمصدّر المؤوّل: هو إيقاع الجملة موقع المفرد فيقع في محل (مبتدأ، وخبر، وفاعل، ومفعول به، ومجرور بالحرف أو الإضافة،...الخ) وهنا لابُدَّ أن نتعرف على معاني (أَنَّ وأَنْ) ووظائفهما وعلى بعض الأحكام المتعلقة بهما.

(أَنْ) الثنائية[1]، هي حرف مصدريّ يدخل على الجملة الفعلية، فتوصل بالماضيّ، والمضارع والأمر. ولا تدخل إلاّ على الأفعال المتصّرفة؛ لأنّها تكون مع الفعل في تأويل المصدّر، ولا مصدّر لغير المتصّرف[2]. فإنْ دخلت على فعل جامد فهي المخففة من الثقيلة، و(أَنْ) من نواصب الفعل المضارع، بل هي أم الباب[3]، ودخولها على المضارع هو موضع أجمع عليه نحاتنا القُدامى، كما أجمعوا على دخولها على الماضيّ إلاّ (ابن طاهر)[4] في حكاية ابن هشام في (المغني): "...كون الموصولة بالماضيّ والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، زعم أَنَّها غيرها، بدليلين، أحدهما: أَنَّ الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثانيّ: أَنّها لو كانت الناصبة لحُكِمَ على موضعهما بالنصب كما حُكِمَ على موضع الماضيّ بالجزم بعد (إنْ) الشرطيّة ولا قائل به"[5].

وقد ردّ عليه ابن هشام منتقضاً دليله الأوّل بنون التوكيد التي تدخل على المضارع، فتخلصه للاستقبال وتدخل على الأمر باتفاق النّحاة، فضلاً عن أدوات الشرط التي تخلص المضارع للمستقبل مع دخولها على الماضيّ، ونقض الثانيّ بقوله: إنَّ الفعل الماضيّ قد حُكِمَ عليه بالجزم بدخول (إنْ) الشرطية لأنّها قلبت معناه إلى الاستقبال وبذلك حُكِم على موضعه بالجزم[6]. أما اتصال (أَنْ) بفعل الأمر، فالأرجح جوازه مع الإقرار بإمكانية إفادتها معنى دلالياً آخر هو التّفسير، أي بمعنى (أيّ) التفسيرية وإلى هذا ذهب سيبويه[7]، نحو قولك: أَشَرتُ إليه أَنْ قُمْ، والتقدير: بأَنْ قُمْ، وقد أنكر الكوفيّون (أَنْ التفسيريّة)، ووافقهم ابن هشام الأنصاريّ[8]. وزعم أبو حيان الأندلسيّ: أَنَّ (أَنْ) لا توصل بالأمر لسببين: الأوّل: أنّهما إذا قُدِرا بالمصدر فات معنى الأمر، والثاني: أنّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً[9].

وردّ ابن هشام عليه بأَنَّ معنى الأمر كفوات معنى المُضيّ والاستقبال في الموصول بالماضيّ والمضارع، وأَنّه كان عليه ألاّ يُسَلِمَ بمصدريّة (كي) لأنّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وتقع مخفوضة بلام التّعليل وأَنَّ حكاية سيبويه: (كتَبْتُ إليهِ أَنْ قُمْ) دليل قاطع على بطلان رأيه وامتناعه وصل (أَنْ) بفعل الأمر[10]. والظاهر أَنَّ (ابن هشام) قد توهم؛ لأنَّ أبا حيان الأندلسيّ لم يثبت

على رأيه في عدم جواز وصل (أنْ) بفعل الأمر، فقد منع أنْ تكون(أنْ) مفسرة وقال إنّها مصدرية لا غير في كثير من المواضع إذْ قال في توجيه إعراب قوله تعالى: ((مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ))[11] "وما أختاره الزمخشري وجوّزه غيره من كون (أنْ) مفسّرة لا يَصُح؛ لأنّها جاءت بعد إلاَّ، وكل ما كان بعد إلاّ المستثنى بها، فلابُدَّ أنْ يكون له موضع من الإعراب، و(أنْ) التّفسيريّة لا موضع لها من الإعراب"[12].

وتقع (أنْ) الثنائية بعد لفظٍ دالٍ على معنىً متوقعاً لا يقيناً؛ لأنَّ اليقين ثابت[13]، نحو قوله تعالى: ((أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُواْ لَكُمْ))[14]، أما (أنْ) الواقعة بعد أفعال اليقين والمنزّلة منزلتها فهي (أنْ) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، وعلامتها أنْ يلحق بالفعل حرف من حروف العوض (السين، سوف، لا، لن، وقد) عوضاً عن إضمار اسمها[15]، نحو قوله تعالى: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى))[16]، وأجاز بعضهم أنْ تقع (أنْ) بعد (علم) بشرط ألاّ يُراد به اليقين، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[17]، واستبعد ما أجازه سيبويه، قال: "وأجازه أنْ تقول: ما أعْلَمُ إلاّ أَنْ تقومَ، إذا لم يُرِدْ علماً واقعاً، وكان هذا القول جارياً على باب الإشارة، أي: أرى من الرأي، وهذا في البُعْد كالذي ذكرناه قبله"[18]، والراجح هو رأي سيبويه؛ لما وردت في قراءة شاذة في قوله تعالى: ((لِئَلاّ يَعْلَمَ أَهلُ الكِتَابِ ألاَّ يَقدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ)) [19] قرأ عبد الله (لا يقدروا) بحذف النون[20]، وقد استعمل (العلم) بمعنى (الظَّن) في قوله تعالى: ((فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ))[21]، فـ(علِمَ) في هذه الآية بمعنى الظّن القويّ؛ إذْ القطع بإيمانهنَّ غير متوصل إليه[22]، وقال جرير[23]:

نرضى عن الله أَنَّ النّاسَ قد عَلِمُوا أَنْ لا يُدانينا من خَلقِهِ بَشَرُ

وإذا وقعت (أَنْ) بعد (ظنَّ وحَسِبَ)، جاز في الفعل الرّفع ـ على أَنَّها المخففة ـ والنصب ـ على أنَّها الناصبة للفعل ـ وهو الأكثر، نحو، قوله تعالى: ((فَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ)) [24]، قُرِئَ بالنّصب على الأصل، إذْ (حَسِبَ) في الأصل لغير المتيقن، وبالرفع على أنْ ينزل الحسبان في قلوبهم[25].

وإذا وليت (أنْ) ما فيه معنى القول، ووليها، فعل متصرف مصدر بـ (لا) جاز كونها مخففة، ومفسّرة، ومصدريّة، نحو، قوله تعالى: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ، أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ اللهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ))[26]، فإن وليت (أنْ) ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصّرف مصدّر بغير (لا) من حروف العوض، نحو: أوحي إليك أنْ ستفعل، فمخفّفة أو مفسّرة، ومخففة إذا وليها فعل جامد، نحو، قوله تعالى: ((وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى))[27] وكذا إن وليتها (أداة شرط)[28]، نحو، قوله تعالى: ((وَأَنْ لَو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقاً))[29]. وقد تزاد (لا) توكيدا بعد (أنْ)، ووردت (لا) للتوكيد في آيات كثيرة من القرآن الكريم

في مواضع أُمِنَ اللبس فيها الإيجاب بالنفي من أجل تقويّة المعنى[30]، نحو قوله تعالى: ((قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ))[31].

(أنّ) المصدّريّة: نصّ علماء النحو على دخولها على الجملة الاسمية، شريطة أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً، وتدخل عليه لإضفاء معنى دلاليّ، وهو توكيده وتقوية معناه، قالوا: إنه إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً من (أنّ ومعموليها) وجب أن يكون الخبر شبه جملة مقدماً عليه، تقول: عندي إنك فاضلٌ، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً))[32]، وإنْ وقع المصدر المؤول في محل خبر وجب أن يكون المبتدأ من أسماء المعاني، وحجتّهم في ذلك أَنَّ الحرف المصدريّ ومعموله يؤول بمصدر والمصدر معنى[33]. وجاء المصدّر المؤول من (أنَّ) ومعموليها في محل (مبتدأ، خبر، فاعل، نائب فاعل، اسم كان، مفعول به، منصوب على نزع الخافض، مجروراً بالحرف أو الإضافة، مفعولاً معه، بدلاً، ومعطوفاً) [34].

وذهب النّحويّون إلى امتناع وقوع (أنَّ) ومعموليها في موقع الحال؛ لأنَّ المصدّر المؤول منها ومن معموليها معرفة، وشرط الحال التنكير، وإنَّ المصدّر الذي يتبوأ مقعد الحال هو الصريح لا المؤول[35]. وقيل: إنَّ (أنّ) إذا خُفِفَت تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة فلا تقول: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ سَتَخرِجُ[36].

ثانياً. أنواع الحذف (حذف حرف الجرّ):

لحذف حرف الجرّ في العربية حالتان وهما:

أ . حذف (حرف الجرّ) قياسيّ مطرد:

قال ابن مالك[37]:

وعُدَّ لازماً بحرفِ جرٍ وإن حُذِفَ فالنصبُ للمنجَر

نقلاً وفي "أنَ ًَ وأنْ" مطرد مع أمن لبس: كعجبتُ أنْ يدوا

حذف حرف الجر مع (أنّ و أنْ) قياسيّ مطّرد عند نحاة العربية، بشرط أَمِنِ اللبس وتعيّن الحرف المحذوف، ومكان الحذف، جاء في (المقتضب) ما نصّه: "... وتقول: أمرتُهُ أَن يقومَ يا فتى، فالمعنى: أمرتُهُ بأنْ يقومَ إلاّ أنّك حذفت حرف الخفض، وحذفه مع أن ْجيّد"[38]. وجاء في (شرح الرضيّ على الكافية) ما نصّه: "... ولا يجوز حذف الجارّ في اختيار الكلام إلاّ مع (أنّ) و(أنْ)، وذلك فيهما أيضاً بشرط تعيّن الجار..." [39].

وجوّز الأخفش الصّغير (215هـ) حذف الجار مع (أنّ وأنْ) ومع غيرهما، إذا تعيّن الجارّ كما في قولك: (خَرَجْتُ الدارَ)، وقد أنكر النّحويّون ما ذهب إليه الأخفش[40] وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنّ حذف الجارّ يكون قياساً مع (أنّ و أنْ وكي) وقال: إنّ العلماء قد أَهملوا (كي)

مع تجويزهم أنْ تكون (كي) مصدريّة، وحجّتهم في ذلك أنّ (كي) لا تجر إلاّ بحرفٍ واحدٍ وهو (اللام) نحو قولك: جئت كي أُكرِمَك والتقدير: جِئْتُ لكي أُكرِمَك[41].

يتبيّن من خلال النّصوص المتقدّمة أنّ حذف حرف الجرّ من (أَنَّ وأَنْ) قياس مطّرد عند النّحويين ولا خلاف فيه، وقد انفرد ابن هشام في قياس حذف حرف الجرّ من (كي).

ب . حذف حرف الجرّ (سماعيّ) غير مطّرد:

حذف حرف الجرّ من (أنّ وأنْ) قياس مطّرد عند النّحويين وبالاتّفاق كما بيّنا، وما جاء في غير هذا الموضع فإنّه سماعيّ غير مطّرد وقد وصف كثير من النّحويين حذف حرف الجرّ على غير القياس بأنّه مسموع عن العرب، ولا يقاس عليه، ذكر (سيبويه) أنّ في العربيّة أفعالاً توصل بحروف الإضافة أي بحروف الجر نحو: نُبِّئتُ زيداً، والتّقدير: نُبّئتُ عن زيدٍ، وحذف حرف الجر لا يصلح مع كل الأفعال، وإنّما جاز فيما سُمِعَ عن العرب، كقولهم: أمرتك الخيرَ، والتّقدير: أَمرتُكَ بالخيرِ، واستشهد بقول المتلمّس:

آليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكُلُهُ في القريةِ السُّوسُ

والتقدير: على حب العراق[42].

وجاء في (الأصول) ما نصّه: "واعلم أنّه ليس كلّ فعل يتعدّى بحرف الجرّ جاز لك أَنْ تحذف حرف الجرّ منه وتعدّي الفعل، إنّما يجوز في ما استعملوه وأُخِذَ سماعاً عنهم"، وذهب رضيّ الدين الاستراباديّ (ت686هـ) إلى أنّ الأفعال الّتي قيل عنها أنّها متعدّية بنفسها مرة، ولازمة متعدّية بحرف الجرّ مرة أُخرى إنما هي أفعال متعدّية مطلقاً نحو، نصحتُك ونصحتُ لك، شكرتُك وشكرتُ لك. وقد جعل (الكثرة والقلّة) ضابطا لتعديّ الفعل ولزومه، فإنْ كان تعدّي الفعل بنفسه قليلاً، نحو: (أقسمت الله) فهو لازمٌ حُذِف منه حرف الجر، وإنْ كان تعدّيه بحرف الجرّ قليل، فهو متعدٍّ، والحرف زائد[43]، نحو قوله تعالى: ((وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))[44].

ووصف بعض علماء النّحو ورود حذف حرف الجرّ (نزع الخافض) في كلام العرب بالشّذوذ أو الضّرورة، ومن ذلك قول (رضيّ الدين الاستراباديّ): "... والأخفش الصّغير يجيز حذف الجارّ مع غيرهما قياساً ... ولم يثبت، بلى قد جاء في غيرهما، إمّا شذوذا نحو: (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ[45]... وإمّا لكثرة الاستعمال... كقوله تعالى: (يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ)[46] أي يبغون لكم"[47].

وقال أبو حيان (ت745هـ) في تفسير قوله تعالى: ((قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ))[48]: "وانتصب صراطك على إسقاط (على)، قاله الزجّاج[49] وشبهه بقول العرب: ((ضرب زيد الظهر ـ والبطن)) أي: على الظهر والبطن، وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل

هذا، لا يقال: قعدتُ الخشبةَ، تريد قعدتُ على الخشبةِ، ... وما جاء خلاف ذلك شاذّ أو ضرورة..."[50].

ووصفهم حذف حرف الجرّ في القرآن الكريم بالشّذوذ أو بالضّرورة فيه نظر؛ لأنّه كلام الله المعجز، ويمكننا القول بأنّ القرآن جارٍ على سُنن العرب في كلامها، فقد ذهب الأخفش الصّغير إلى جواز حذف حرف الجّر مع غير (أنّ وأنْ) قياساً، إذا تعيّن الحرف المحذوف، فضلا عن أنّ (ابن هشام) قد ذكر ورود حذف الجارّ مع غير (أنّ ،أنْ ، كي) ولم يصفه بالشذوذ؛ تأدباً مع القرآن الكريم قال في باب (الأُمور الّتي يتعدى بها الفعل القاص): "إسقاط الجار توسعاً نحو: ((وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً))[51] أي: على سرٍ"[52]. وقال: "الحذف يكثر ويطّرد مع أَنّ أَنْ، وجاء في غيرهما نحو: ((وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ))[53] أي قدّرنا له"[54].

ومن مواضع حذف الجارّ (غير المطّرد) في القرآن الكريم، قوله تعالى: ((وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ))[55]. وللنحاة في توجيه إعراب (أولادكم) رأيان: أوّلهما: أنّ الفعل (استرضع) يدلّ على الطلب، أي طلبت من المرأة إرضاع الولد، كما تقول: استقيتُ زيداً الماءَ، واستطعمتُ عمراً الخبزَ، فهو يتعدّى إلى مفعولين حذف أَحدهما للاستغناء عنه، والمعنى: أَنْ تسترضعوا المراضع أولادكم، وإلى هذا ذهب الزّمخشريّ[56]، والثّاني: أنّ (أولادكم) منصوب بنزع الخافض على أنّه مفعول ثانٍ، والتقدير: أنْ تسترضعوا المراضع لأولادكم وإليه ذهب الزجاج[57]، وهذا هو قول الجمهور أي: أنّ الفعل قد تعدّى إلى اثنين، الثّاني منهما بحرف جر، وحُذِفَ لغرضٍ بلاغيّ وهو رغبة الآباء وحرصهم على إرضاع أولادهم وإيصال الرّضاعة إليهم بلا واسطة، ولو ذُكِرَ الحرف لما دلّ على هذا الغرض، وفي هذه الآية من البيان وتلوّن الخطاب، فقد خاطب الآباء والأمّهات بقوله تعالى: ((وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ))، ثم خص الآباء بالخطاب بقوله: ((إذا سَلَّمْتُم))[58].

وقوله تعالى: ((وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ))[59]، وللنحاة في توجيه إعراب (عقدة النكاح) ثلاثة أقوال: الأوّل: إنّه منصوب على نزع الخافض، والتّقدير: ولا تعزموا على عقدة النّكاح. والثّاني: تضمين (تعزموا) معنى فعل يتعدّى بنفسه حيث ضُمّن معنى الفعل تنووا أو تصححوا، والثالث: أنّه منصوب على المصدر، والمعنى: ولا تعقدوا عقدة النكاح، وإلى القول الأوّل ذهب الزجاج[60]. وهناك فرق دلالي بين التعبير القرآني (ولا تعزموا عقدة النكاح) وقولنا: (ولا تعزموا على عقدة النكاح)، ففي الآية الأوّلى تعدّى الفعل إلى المفعول بنفسه، وفي قولنا تعدّى إلى المفعول بحرف الاستعلاء (على) وهو أكد في الدّلالة على العزم على النّكاح؛ ولهذا كان النّهي في الآية الكريمة نهياً عن الصّيغة الأقلّ مبالغة، والراجح هو القول الأول.

ثالثا . جواز تقدير المحذوف من(أنَّ وأَنْ) بحرفٍ واحدٍ أو حرفين:

1. التقدير بحرفٍ واحدٍ.

(أَنْ): صُرِّح بحرف الجرّ مع (أَنْ) في (واحدٍ وعشرينَ) موضعاً[61]، وهي قليلةٌ قياساً بمواضع حذف حرف الجرّ منها، وقد صُرِّح بالحروف: (على، الباء، اللام، وإلى) وحذف: (إلى، عن، الباء، اللام، في، من، وعلى)، واحتمل أنْ يكون المحذوف: (من أو عن)، و(من أو إلى) و(اللام أو الباء)[62].

ومن مواضع حذف حرف الجر (إلى) من (أنْ)، قوله تعالى: ((هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ))[63]، قال أبو حيان: "ينظرون هنا معناه ينتظرون، تقول العرب نظرت فلانا: انتظرته، وهو لا يتعدّى لواحدٍ بنفسه إلا بحرف الجر، ...ومفعول (ينظرون) هنا هو ما بعده، أي ما ينتظرون إلاّ إتيان الله، وهو معدّى بالى، لكنّها محذوفة، والتّقدير: هل ينظرون إلاّ إلى أنْ يأتيهم الله، وحذف حرف الجر مع (أنْ) إذا لم يلبس قياس مطّرد"[64].

ومن مواضع حذف حرف الجر (عن) من (أنْ)، قوله تعالى: ((قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ))[65]، قال الزّمخشريّ: "(نهيت) صرفت وزجرت، بما ركب من أدلة العقل، وبما أوتيت من أدلة السمع عن عبادة ما تعبدون"[66]. ومن مواضع حذف حرف الجر(الباء) من (أَنْ)، قوله تعالى: ((إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلاَ))[67]، (أنْ تفشلا) تقديره: بأنْ تفشلا، أي: أنْ تجبنا وتضعفا عن القتال[68].

ومن مواضع حذف حرف الجرّ (في) من (أنْ)، قوله تعالى: ((أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ))[69]، (أنْ يؤمنوا) بتقدير: في أنْ يؤمنوا أي: أفتطمعون في إيمانهم[70]. ومن مواضع حذف حرف الجرّ (من)، قوله تعالى: ((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا))[71] (أنْ يذكر) فيه ثلاثة أوجه: الأوّل: في موضع نصب على البدل من مساجد (بدل اشتمال)، والتقدير: ذكر اسمه فيها، والثّاني: في موضع جر تقديره: من أنْ يذكر، والثّالث: مفعول له، والتقدير: كراهة أنْ يُذكر فيها اسمه[72].

ومن مواضع حذف حرف الجر (اللام)، قوله تعالى: ((أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ))[73] (أنْ يقولوا) بتقدير: لأنْ يقولوا، أي: احسبوا تركهم غير مفتونين؛ لقولهم: آمنّا[74]، وذهب العكبريّ إلى أنّها بتقدير: بأنْ يقولوا أو لأنْ يقولوا، ويجوز أنْ يكون بدلاً من (أنْ يتركوا)[75].

ومن مواضع حذف حرف الجرّ (على)، قوله تعالى: ((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ))[76] اختلف في (أَنْ صدوكم) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة وقرأ الباقون بالفتح، والتقدير: ولا يحملنكم بغضهم على الاعتداء، فصلح طرح (على)؛ كما تقول: حملتني أنْ أسأل وعلى أنْ أسأل[77].

(أنّ): وقد جاء المصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها مجروراً بحرف مصرح به في (ستّة وأربعين) موضعاً[78]. والحروف هي: (الباء، وعلى)، ومجروراً بحرف محذوف، وهو: (اللام، والباء)[79].

ومن مواضع حذف حرف الجر (الباء) من (أنّ)، قوله تعالى: ((وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ))[80]، (أنّ لهم جنّات) التقدير: وبشرهم بأنّ لهم جنّات، فلما سقطت الباء أفضى الفعل إلى (أنّ ومعموليها)[81]. قال العكبري: "وموضع أنّ وما عملت فيه نصب ببشر؛ لأنَّ حرف الجر إذا حُذف وصل الفعل بنفسه هذا مذهب سيبويه، وأجاز الخليل أنْ يكون في موضع جرّ بالباء المحذوفة لأنّه موضع تزاد فيه فكأنّها ملفوظ بها ولا يجوز ذلك مع غير أَنْ". وحُذِفَ حرف الجر (اللام) من (أَنَّ) في قوله تعالى: ((وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً))[82] قال الزّجاج: "و((أنّ)) ههنا يصلح أن يكون في موضع نصب ويصلح أن يكون في موضع جرّ، والمعنى لأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا"[83].

2. جواز تقدير (المحذوف) بحرفين:

يُحذف حرف الجّر قياساً من (أَنّ وأَنْ) إذا تعيّن الحرف، وتعيّن مكان الحذف. وقد صلح حذف حرف الجر في مواضع عديدة من القرآن الكريم على الرّغم من أنّ الحرف لم يتعيّن، وجوز النّحويّون أن يكون المحذوف على تقدير حرفين يتسقان مع سياق الآية، ومن ذلك جواز تقدير (عن أو في) في قوله تعالى: ((وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))[84]. التقدير: في أنْ يؤتوا، أو عن أنْ يؤتوا، فإن كان (يأتل) بمعنى (قصر) جاز تقدير (في أو عن)، أما إنْ كان بمعنى الحلف، فالتقدير: كراهة أنْ يؤتوا[85].

واحتمل الكلام تقدير (من أو عن) في قوله تعالى: ((وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ))[86].

(تعضلوهنّ) أيّ: تمنعوهنّ، (أنْ ينكحنَ) التقدير: من أن ينكحنّ، أو عن أنْ ينكحنّ ذكره العكبريّ[87]، وذهب أبو حيان إلى أنّ (أنْ ينكحنَ) في موضع النصب على البدل من (الهاء) في (تعضلوهنّ)، أو على أنّ أصله (من أن ينكحنَ)، وفي هذا النصّ دلالة على أنّ للمرأة أنْ تنكحَ بغير وليّ؛ لأنّه لو كان له حق لما نهى عنه، هذا في مذهب أبي حنيفة، وبقية المذاهب تشترط موافقة وليّ أمر المرأة في مسألة النّكاح[88].

ويحتمل الكلام تقدير (من أو إلى) في قوله تعالى: ((ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ))[89]، والتقدير: أدنى لأنْ لا ترتابوا، أو إلى أنْ لا ترتابوا، ومن أنْ لا ترتابوا. أيّ: أقرب لانتفاء الريبة[90].

ويحتمل الكلام تقدير (اللام أو الباء) في قوله تعالى: ((وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ))[91](أنْ عبدت)، عند الزّجّاج[92] مفعول لأجله والتّقدير: (لأنْ عبدت)، أو بدل من (نعمة)، وعند الزّمخشريّ[93] عطف بيان لـ(تلك)، وذهب العكبريّ إلى أنّها بدل من (نعمة) أو على إضمار هي أو بدل من الهاء في (تمنها)، أو في موضع جر بتقدير(الباء) بأنْ عبدت[94].

رابعاً: علّة حذف حرف الجرّ من (أَنّ و أَنْ):

للنّحويين مواقف متباينة في تعليل أسباب الحذف، أي حذف حرف الجرّ من (أنّ و أنْ) المصدريّتين، فعلّة حذف حرف الجرّ من (أَنْ) المصدريّة عند الزّجّاج هو دلالة (أَنْ والفعل) على الاستقبال، وكأنّها عوض عن المحذوف، إذ قال في توجيه إعراب قوله تعالى: ((الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))[95]، "((أنْ)) في موضع نصب؛ لأَنَّ الباء محذوفة من ((أنْ))... فإذا حذفت الباء، لم يصلح إلاّ بـ((أنْ)) قلت: "أنت جدير بالقيام" كان خطأ وإنّما صلح مع ((أَنْ)) لأنّ أنْ تدلّ على الاستقبال، كأنّها عوض عن المحذوف"[96]، وقيل: إنَّ علّة الحذف، هي استطالة الصّلة وطول الكلام وإلى هذا ذهب أَغلب النّحويين، ومنهم: المبرد[97]، والعكبريّ[98]، ورضيّ الدين الاستراباديّ، وأبو حيان الأندلسيّ[99]، والسّمين الحلبيّ[100]، جاء في (شرح الرضيّ على الكافيّة) ما نصّه: "وإنّما جاز حذف حرف الجر مع (أَنّ وأَنْ) كثيراً قياساً، لاستطالتهما بصلتهما"[101].

أَمّا السهيليّ (ت581هـ) فيرى أَنَّ علّة الحذف لا يمكن أَنْ تكون استطالة الصّلة؛ لأَنَّ الأَسماء الموصولة تستطيل بالصّلة, ولا يُحذف حرف الجرّ معها إِذْ لا تقول: (هربت الذي عندك) أيّ من الذي عندك مع أَنّنا نقول: خَرجتُ أَنْ يراني زيدٌ, أيّ مِنْ أَنْ يراني زيدٌ, وفي هذا دلالة على أَنَّ في الحذف غير ما قالوا[102].

وذهب (السهيليّ) الى أَنَّ (أَنْ) مع الفعل في تأويل الاسم ولكنّه ليس باسم محض، وحرف الجرّ من علامات الاسم، فلابُدَّ من إظهار حرف الجرّ إذا جِئْتَ به؛ لأَنَّه اسم قابل لدخول الخوافض عليه، وأَمّا (أَنْ) فحرف مصدّريّ لا يصُح دخول حرف الجرّ عليه ولا على الفعل، وتقول: هو في تأويل الاسم (المصدر) المجرور, فإذا أضمرته جاز، التفاتًا إلى أَنَّ الحرف الجارّ لا يدخل على الحرف ولا على الفعل, فَحَسُنَ إسقاطه مراعاة للفظ (أَنْ) ولفظ الفعل[103].

ونحن نؤيد ما ذهب إليه النّحويون من تجويز حذف الحرف إذا أُمِنَ اللبس؛ لأَنَّ الهدف من التكلم أو من استعمال أيّ تركيب نحويّ هو بيان المعنى وإيضاحه فإذا حدث لبس في فهم المعنى بسبب تركيب معين عُدِلَ عن ذلك التركيب إلى تركيب آخر لا لبس في معناه وهذا شيء مسلم به في العربية[104]. أَمّا مذاهب النّحويين الأُخرى في علّة حذف حرف الجرّ من (أَنَّ وأنْ) المصدّريتّين فلا نتفق معها؛ لأنَّ النّحويين لم يبّينوا لنا دليلاً عقلياً أو نقلياً مقنعين وذلك غير مقبول في ضوء المنّهج الوصفيّ. أمّا أدلتنا الوصفيّة فهي ما يأتي:

1. إنَّ المصدر المؤول يفيد الدّلالة على الماضي، وعلى الحال، وعلى الاستقبال، ولا يدلّ على الاستقبال فقط، تقول: (أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ) و(أَنْ تَصْبِرَ خَيْرٌ لَكَ) فهذا يفيد الدلالة على الزمن الماضيّ أو الحال، أو الاستقبال. وقد بيّن ذلك د. فاضل السامرائي، إذ قال في قوله تعالى: ((فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَ ضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ))[105]، "(أَنْ يقولوا) ليس تنصيصاً على الاستقبال. بل هو يفيد الحال وما قبل الحال أيضاً؛ لأنَّ هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية"[106].

ودليل آخر على بيان ذلك، هو إنَّنا لو قلنا مثلاً: (يسرّني أَنّ محمّداً ضَرَبَ ويسّرني أَنَّ محمّداً يَضْرِبُ، ويسّرني أنَّ محمّداً ضَارِبٌ، وضّرابٌ، ويسَّرني أَنْ ضربَ محمّد، ويَضرِبُ، وتَضرِبُ، وغيرها) فهذه مصادر مؤولة مختلفة من (أَنَّ وأَنْ) ذات دلالات زمنيّة مختلفة[107]. فضلاً عن أنَّ الزّجّاج بيّن علّة حذف الجارّ من (أَنْ) وهي دلالتها على الاستقبال كما بيّنا، ولم يبين علّة حذف الجارّ من (أنّ) الّتي لا تفيد الزّمن وتفيد التّوكيد بدخولها على الجملة الاسميّة.

2. أَمّا القول باستطالة الصّلة، فلا يقوم إلى الحجاج، فقد ردّه (السهيليّ) ونحن نؤيّده؛ لأنّه قد جاء من تفسير لغويّ محض، والتّعبير القرآني فيه دلالات وإيحاءات متعدّدة لا تتقيّد بقاعدة لغويّة معينة، ولابُدَّ من سرّ بلاغيّ قد أَدّى إلى التّصريح بالحرف في موضع ما وحذفه في موضعٍ آخر، وقد أشار د. فاضل السّامرائيّ إلى ذلك معللًا حذف حرف الجرّ (على) في قوله عزّ وجلّ: ((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ))[108]، والتّصريح به في قوله تعالى: ((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ))[109]. بقوله: إنَّ ذكر الحرف آكد من حذفه، وإذا لم يكن متعيناً (أيّ له معانٍ عدّة) فذلك من باب التّوسع في المعنى، وبهذا فالآية الثّانية آكد من الأولى، وفيها حكم عام إلى يوم الدّين، وهو الأمر بالعدل، وأمّا الثّانية فأَنَّ فيها حكماً خاصّاً وأَنّها نزلت في حادثة معينة وقد انتهت حين صدّ المشركون المسلمين عن البيت الحرام[110].

وذهب محمود عكاشة إلى أنّ الحذف قد يؤدّي إلى اتّساع المعنى؛ وذلك لتقدير حرفين يتّسقان مع معنيين يفهمان من السّياق بإسقاط الحرف[111]، ونزيد على ما تقدّم ما ذكره صاحب كتاب (النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) من أنّه لا يمكن أنْ نعدَّ هذه الأدوات (أنّ وأنْ)

موصولات حرفيّة، ولا يمكن أن نعترف بأنّ الجمل بعدها صلات لها، لأنّنا لو حاولنا أنْ نُطّبِقَ خصائص الصّلة في ضمائر الموصول لوجدنا بينهما خلافاً كبيراً، فضلا عن أنّ النّحويين قد وجدوا اختلافات تبعّد بين الموصول وهذه الأدوات، منها أنّ الموصولات الحرفية لا محل لها من الأعراب، على عكس الموصولات الاسمية، ثم إنّهم ذكروا أنّ الموصول يشتمل على الضّمير العائد، وليس ذلك في الموصول الحرفيّ، وغيرها من الاختلافات.

3. ذهب النّحويون إلى جواز الحذف إذا تعيّن الحرف، وتعيّن مكان الحذف، "لكنّنا نجد أنّ العبارة القرآنية تؤسس قاعدة أوسع وأشمل، تفضي إلى أساليب في التّعبير رحيبة منطلقة، دقيقة في الوقت نفسه متقنة"[112]، إذ يجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن الحرف، وإذا لم يتعيّن، وكذلك إذا تعيّن مكان حذفه وإذا لم يتعيّن[113]. وقد جاء في القرآن الكريم: ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ))[114]، ذكر الزّمخشريّ أنّ حذف الحرف قد يدلّ على معنيين، فيحتمل: في أن تنكحوهنّ لجمالهنّ، وعن أن تنكحوهنّ لدمامتهنّ[115]. إذ حذف حرف الجرّ هنا دون أنْ يتعيّن: أَهو في أن تنكحوهن، أم عن أن تنكحوهن. وربمّا كان المسوّغ للحذف هنا أنّ الفعل (رغب) جاء في القرآن في موضعين آخرين وقد تعيّن فيهما الحرف، وهما قوله تعالى: ((وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ))[116]، وقوله: ((مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ اللهِ وَلاَ يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ))[117]، فدلّ ذلك على الحرف المحذوف"[118].

ويبدو أنّ معنى الفعل هو المعوّل عليه، وأنّ الحرف هو الذي يحدّد علاقته بالمفعول، سلباً، أو إيجاباً. فالفعل (رغب) "يصل إلى المفعول بحرفين، يؤديان معنيين متعاكسين، ولابدّ من ذكر أحدهما إذا أُريد معنىً بعينه، فإذا أُريد معنى (رغب في) دلّ على معنى الرّغبة الإيجابية، وإذا قيل (رغب عن) دلّ على معنى الرّغبة السّلبية"[119].

4. إنَّ هذا الحذف جائز اختياريّ لكثرة وروده في اللغة، ويُعدّ هذا من الفروق بين اللغة العربيّة وغيرها من اللغات إذ هو في اللغات الأُخرى واجب إجباريّ[120].

5. لو أنّنا نظرنا إلى ما ورد مصرّحاً به، وإلى ما لم يُصرّح به لوجدنا أنّ الحذف أو الإبقاء ممكن وجائز بلا ضير أو إرباك في التّركيب أو المعنى، ومثال ذلك قوله تعالى: ((قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّلِ آيَةً وَلَـكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ))[121]، وقوله: ((رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَفْقَهُونَ))[122]، فلو حُذِفَ الحرف الجارّ ـ في غير القرآن الكريم ـ لما وجدنا اختلافاً أو خللاً في المعنى، فضلاً عن أنّ هناك تشابهاً بين آيات قرآنية وقد حُذف حرف الجرّ فيها، وأُخرى وقد صُرِحَ بحرف الجرّ فيها، كقوله تعالى: ((لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ))[123]، وقوله عزّ وجلّ: ((وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنِ

اتَّقَى))[124]، وكقوله تعالى: ((قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَّهُ الدِّينَ))[125]، وقوله عزّ وجلّ: ((وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ))[126].

وبعد هذا كله ألا يمكن أنْ نقول أنّ َالحذف جائز بحسب ما يقتضيه السّياق، ويريده المتّكلم، من غير تعسّف في القاعدة، أَو تعقيد في النّحو.

الخَاتِمَةُ ونتائج البحث:

1. إنَّ ظاهرة حذف حرف الجرّ من (أنَّ وأنْ) المصدّريّتين ظاهرة لها جذورها في اللغة العربية، ولها أهميتها في بيان المعنى، وفي بيان الإعراب.

2. ذهب النّحويون القُدامى في دراسة اللغة ـ ولاسيما هذه الظاهرة ـ مذاهب معقدّة في تحديد الحرف المحذوف، وفي جواز حذفه أو التّصريح به في الكلام فضلاً عن علة الحذف.

3. جواز تقدير المحذوف بحرفٍ واحدٍ، أو بحرفين بحسب ما يقتضيه السّياق، وشواهد ذلك كثير في القرآن الكريم، بل إنَّ مواضع حذف حرف الجرّ قد تجاوزت أضعاف مواضع التّصريح به، وجواز تقدير المحذوف بحرفين واقع لغويّ يُخالف ما ذهب إليه النحويون القُدامى من جواز الحذف إذا تعيّن الحرف، وتعيّن مكان الحذف.

4. إنَّ نوع الحرف المحذوف، وجواز حذفه أو التّصريح به يعتمد على معنى الفعل، وعلى ما يقتّضيه السيّاق اللغويّ دون أيّ تعقيدٍ أو تعسيرٍ.

5. إنَّ أبرز سمة أسلوبية لشواهد حذف حرف الجرّ من (أنَّ وأَنْ) في القرآن الكريم هي الإيجاز في أغلب شواهده فضلاً عن الأسرار البلاغيّة التي يُعين على إبرازها السيّاق، والقرائن، والمقام.

6. اختلاف تقدير الحرف المحذوف قد يؤدي إلى تكثير الدلالة، واتساع المعنى في قليل من شواهد القرآن الكريم.

هوامش البحث:

(1) تفريقاً لها عن (أنْ) الثلاثية المخففة من الثقيلة، ولم نقل المصدرية لأنّه يصلح لكليهما.

(2) يُنظر: الأزهية في علم الحروف: 51–54، وشرح الرضيّ على الكافية: 33/4، والجنى الدانيّ في حروف المعانيّ: 216، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 50/1.

(3) أيّ هي الأصل في باب (نواصب المضارع)؛ لدخولها على الماضيّ والمضارع والأمر، وأنَّ فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار، لذا كانت أولى بالإضمار (جوازاً أو وجوباً)، فضلاً عن أنّها ليس لها معنى في نفسها بخلاف (لن، كي، إذن)، يُنظر: أسرار العربيّة: 291، وهمع الهوامع:281/2.

(4) ابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الأنصاريّ الأشبيليّ النّحوي، ويعرف بالخدّب، توفي سنة (580هـ)، يُنظر: طبقات النحاة واللغويين: 40.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 51/1.

(6) يُنظر:مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 51/1.

(7) يُنظر: الكتاب: 162/3، والأُصول في النّحو: 217/2، وتكون مفسرة ـ عند البصريين ـ بشرط أَنْ تأتيّ بعد فعل فيه معنى القول دون حروفه.

(8) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 53/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 221.

(9) يُنظر: البحر المحيط: 262/1،553.

(10) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 51/1.

(11) المائدة: 117.

(12) البحر المحيط: 65/4، ويُنظر أيضاً: 126/5ــ127، و253/7، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 384/1-387.

(13) يُنظر: المُقتضب: 30/2.

(14) البقرة: من الآية 75.

(15) يُنظر: المقتضب: 31/2، والأُصول في النّحو:218/2،ومعاني الحروف:82-83.

(16) المزّمل: من الآية20.

(17) يُنظر: الكتاب:168/3،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:434/1-435.

(18) المقتضب:8/3.

(19) الحديد:29

(20) هناك خلاف واسع بين النّحويين في مسألة الاستشهاد بالقراءات الشّاذة، فمنهم من يجوّز، ومنهم من يمنع، وقيل: أنَّها تتساوى في قوة الاستدلال بها مع الشاهد الشعريّ المنسوب إلى قائل معيّن، وهي أجدر بالاستدلال من شاهد شعريّ لم يُعرف قائله، وكثيراً ما يستشهد النّحاة بأبياتٍ غير منسوبة. يُنظر:أثر القرآن والقراءات في النّحو العربيّ: 381.

(21) الممتحنة:من الآية10.

(22) يُنظر:الكشاف: 4/ 516-517، والبحر المحيط:213/2، وهمع الهوامع: 282/2، ومعانيّ النّحو: 3/ 327 -328.

(23) البيت من البسيط، يُنظر: شرح ديوان جرير: 216، وقد ورد في البحر المحيط: 213/2، وهمع الهوامع: 282/2.

(24) المائدة: من الآية71.

(25) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع: 1/ 454-455، والبحر المحيط: 542/3، وإتحاف فضلاء البشر: 255، وهمع الهوامع: 282/2.

(26) هود: 1،2، ومثلها أيضا: فصلت: 14،30، الاحقاف: 21، يس: 60، الحج: 26، الإسراء: 23.

(27) النجم: 39.

(28) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: 4/36-37، والجني الداني في حروف المعاني: 221.
(29) الجن: 16.
(30) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج: 2/ 201-202، والأصول في النحو: 2/220، والكشاف: 2/ 86، و3/84، والبحر المحيط: 8/227، ومعاني النحو :3/ 332-335.
(31) الأعراف: من الآية 12، ومثلها أيضا: الحديد: 29، طه: 92،93.
(32) فصلت: من الآية 39.
(33) يُنظر: معاني الحروف: للرمانيّ: 125-126، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 1/62-63.
(34) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 1/468-481.
(35) ينظر: المقتضب: 2/ 30، و شرح التّصريح على التّوضيح: 1/ 216
(36) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 4/ 32.
(37) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/115.
(38) المقتضب: 2/35.
(39) شرح الّرضيّ على الكافية: 4/137-138.
(40) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية: 4/ 137، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 117.
(41) ديوانه: 95.
(42) يُنظر: الكتاب: 1/ 37-39.
(43) الأصول في النّحو: 1/215.
(44) يُنظر: شرح الرّضيّ على الكافية:4/136-137,
(45) البقرة: من الآية 235.
(46) التوبة: من الآية 47.
(47) شرح الرضيّ على الكافية: 4/138-139.
(48) الأعراف، 16.
(49) ينظر: معاني القرآن واعرابه، للزجاج، 2/ 202.
(50) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 4/138، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/116-117.
(51) البقرة: من الآية 235.
(52) مغني اللبيب على كتب الاعاريب: 2/182.
(53) يس: من الآية 39.
(54) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: 2/296، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/159.
(55) البقرة: من الآية 233 .
(56) ينظر: الكشّاف : 1/309.
(57) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج: 1/246.
(58) يُنظر: البحر المحيط: 2/228-229.
(59) البقرة من الآية 235.
(60) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج:1/249، والكشّاف:1/312. والبحر المحيط:2/ 238- 239.

(61) ينظر: البقرة: 189، الأنعام: 37،65، التّوبة: 87،93، الحجر:54، الإسراء: 99:88، الكهف: 66،94، المؤمنون: 95، القصص: 27، لقمان: 14: يس: 81، الزّمر:12، الأحقاف: 33، الواقعة: 61، المعارج: 41، القيامة: 44040 ، النازعات:18.

(62) ينظر: دراسات لأسلوب القران الكريم: 394/1-398.

(63) البقرة: من الآية 210، ووردت (إلى) محذوفة أيضا في الأنعام: 158.

(64) البحر المحيط: 132/2-133.

(65) الأنعام: 56، ووردت (عن) محذوفة في: النساء:90، المائدة: 31، هود: 62، ابراهيم: 35، النور: 22: 17.

(66) الكشّاف: 29/2، ويُنظر: البحر المحيط: 145/4.

(67) آل عمران: من الآية 122، ووردت(الباء) محذوفة أيضاً في: آل عمران : 73، النساء: 113، المائدة: 11، التّوبة: 118 ،62 ،13، يونس: 35، الأحزاب:37.

(68) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 207/1، والبحر المحيط: 50/3.

(69) البقرة: من الآية 75، ووردت (في) محذوفة أيضا 158،198،230، النساء: 101، 102، 128، المائدة :84، التوبة: 44، الشعراء: 51،82، النور: 29،60،61،158، المعارج: 38، المدّثر: 15.

(70) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 65/1، والبحر المحيط:438/1–439.

(71) البقرة: من الآية 114، ووردت محذوفة ايضا في: البقرة: 282،26،67، الأعراف: 69، التوبة: 54، يوسف:79، الإسراء: 59،94، الكهف:55، هود:47، المؤمنون:98، ص:4،75، ق:2، المجادلة: 13.

(72) ينظر: الكشّاف: 205/1، التّبيان في إعراب القرآن: 86/1، والبحر المحيط: 527/1

(73) العنكبوت:2، ووردت محذوفة ايضا في االمائدة: 2، مريم: 91، الشعراء: 51، غافر: 28، الزخرف: 5، القلم: 13،14، عبس: 1،2، العلق :6،7، البقرة :258.

(74) ينظر: الكشّاف: 422/3.

(75) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: 642/2، وينظر: البحر المحيط: 135/7.

(76) المائدة:2.

(77) ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: 229/1، ومعاني القرآن وإعرابه: للزّجّاج: 85/2، والكشف: 444/1، والكشاف: 637/1، وإتحاف فضلاء البشر:250.

(78) البقرة: 61،176،275، آل عمران: 24،52،64،75،112، النساء: 138، المائدة: 11، 82، 85، 107، الأعراف: 136،146، الأنفال: 13، 53، 65، 66، التوبة:6، 80، 111، 120، النّحل: 107، الإسراء: 98، الحجّ: 6، 7، 39، 61، 62، لقمان،3، الأحزاب: 47، غافر: 12، 22، محمّد: 3،9،11،28، الحشر: 4،13،14، المنافقون: 3، التّغابن: 6، 35، 45، العلق: 14، الزّلزلة، 5.

(79) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1/ 394-398.

(80) البقرة، الآية 210. ووردت (إلى) محذوفة في الأنعام: 158.

(81) البحر المحيط: 2/ 132-133.

(82) الأنعام: 56، ووردت (عن) محذوفة في النساء: 90، المائدة: 31، هود: 62، ابراهيم: 35، النور: 17، 22.

(83) الكشاف: 2/ 29؛ وينظر: البحر المحيط: 4/ 145.

(84) النور: من الآية 22. ومثلها: النساء : 127.

(85) البحر المحيط : 404/6 .
(86) البقرة: من الآية 232، ومثلها: النساء: 171، فصلت: 22، الفتح: 25.
(87) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: 138/1، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 397/1.
(88) يُنظر: البحر المحيط: 220/2.
(89) البقرة: من الآية 282، ومثلها: المائدة: 108، والأحزاب: 51،59.
(90) يُنظر: البحر المحيط:368/2.
(91) الشعراء:22، ومثلها: الرّوم:10.
(92) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج: 287/3.
(93) يُنظر: الكشّاف: 313/3 .
(94) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: 624/2، والبحر المحيط: 12/7، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 398/1.
(95) التّوبة: 97.
(96) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: 292/2-293، ويُنظر على سبيل المثال أيضاً: 235/1،243.
(97) يُنظر: المقتضب: 342/2.
(98) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: 37/1.
(99) يُنظر: البحر المحيط: 254/1.
(100) يُنظر: الدر المصون: 158/1.
(101) شرح الرضيّ على الكافيّة: 137/4.
(102) يُنظر: الروض الأنف: 208/1.
(103) يُنظر: المصدّر نفسه: 208/1.
(104) يُنظر: الجملة العربية والمعنى: 69، والنّحو الوافيّ: 412/2.
(105) هود: من الآية 12 .
(106) معاني النّحو: 150/3
(107) يُنظر: المصدر نفسه: 145/3-146 .
(108) المائدة: من الآية2.
(109) ألمائدة: من الآية8.
(110) من لمسات بيّانية في تحليل سورة المائدة، د. فاضل السّامرائيّ .
(111) يُنظر: التّحليل اللغويّ في ضوء علم الدّلالة: 12، والتّطور النّحوي للغة العربيّة: 189، والتّعبير القرآني: 185-186.
(112) نحو القرآن:52 .
(113) يُنظر: النّحويون والقرآن: 107.
(114) النساء: من الآية 127.
(115) يُنظر: الكشّاف:604/1 .
(116) البقرة: من الآية 130.
(117) النوبة: من الآية 120.
(118) النّحويّون والقرآن: 107، ويُنظر: التّعبير القرآنيّ: 185-186.
(119) نحو القرآن: 53.

(120) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدّرس النّحوي:236.
(121) الأنعام: من الآية 37.
(122) التوبة: 87.
(123) البقرة: من الآية 177.
(124) البقرة: من الآية189.
(125) الزّمر: 11.
(126) الزّمر: 12.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1 . أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، 1398هـ - 1978م.

2. أسرار العربية، لأبي البركات بن الانباريّ (ت577هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

3 . الأصول في النّحو، لأبن السراج (ت316هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتليّ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973م.

4. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النّحويّ الهرويّ (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحيّ مكتبة اللغة العربية، بغداد، 1971م.

5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (761هـ)، مكتبة مصطفى الحلبيّ، القاهرة، 1403هـ.

6. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ (ت745هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد وعلي محمد عوض، ود. زكريا عبد المجيد وأحمد النجوليّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.

7. التّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبريّ (ت616هـ)، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، بيروت، 2001م.

8. التحليل اللغويّ في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005م .

9. التطور النّحوي للغة العربيّة، برجشتر اسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجيّ القاهرة، ط4، 2003م.

10. التّعبير القرآنيّ، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1986- 1987م.

11. الجنى الداني في تفسير حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُراديّ(ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

12. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 2004م.

13. الدر المصون، السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت،1994م.

14. ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، دار المعارف، ط3، (د.ت).

15. ديوان المتلمس، تحقيق: د. حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية،1390هـ.

16. الروض الأنف، أبو القاسم السهيلي (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، السعودية، ط2، 1984م.

17. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محي عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 2005م.

18. شرح التّصريح على التوضيح، خالد الازهري (ت905هـ) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت).

19. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، (د.ت).

20. طبقات النحاة واللغويين، الإمام تقي الدين ابن قاضيّ شهبة الشافعي (ت851هـ)، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1974م.

21. ظاهرة الحذف في الدرس النحوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، مصر، (د.ت).

22. الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

23. الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهديّ، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

24. لمسات بيانية: د. فاضل صالح السامرائيّ، ود.حسام النعيمي، مجموعة محاضرات.

25 . معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني النحوي (ت384هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2008م.

26 . معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).

27. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزّجّاج (ت313هـ)، تعليق: أحمد فتحي، وقدّم له: د. فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

28. معانيّ النّحو، د.فاضل صالح السامرائي، بغداد،1990م.

29. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الصادق، طهرآن، (د.ت).

30. المقتضب، لأبي العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1386هـ.

31. نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي، العراق، 1974م.

32. النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، 2007م.

33. النحو الوصفيّ من خلال القرآن الكريم، د.محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة علي جراح الصباح، (د.ت).

34. النّحويون والقرآن، خليل بنيان حسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 2002م.

35. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006م.